الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٣٨
الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد منغويلا (ليسوتو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال

البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، ١٩٩٦-٢٠٠٥

مشروع قرار (A/53/L.8)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أعطي الكلمة لممثل زمبابوي، لتقديم مشروع القرار** A/53/L.8.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **إن زمبابوي، مع أعضاء آخرين بالأمم المتحدة، اقترحت أن يدرج في جدول الأعمال الحالي للجمعية العامة البند الخاص بالبرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، وهناك أيضا مشروع قرار أعد وجرى توزيعه حول هذا البند.**

إن هذا البند يهم بصفة خاصة زمبابوي، وكذلك الكثيرين من الدول الأخرى الأعضاء بالأمم المتحدة. إن الرئيس موغابي هو رئيس اللجنة العالمية للطاقة الشمسية، التي هي هيئة مؤلفة من ١٨ رئيس دولة وحكومة، أشرفت، منذ إنشائها في ١٩٩٤، على إعداد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، الذي وافقت عليه في حزيران/يونيه من العام الماضي، وقامت بتوجيه ذلك البرنامج. والبرنامج ماثل أمامنا اليوم في الوثيقة A/53/9/395.

إن البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، الذي طُرح في مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية، المعقود بهراري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، يمثل جهدا رئيسيا للنهوض بجميع أشكال الطاقة المتجددة - مع مراعاة أن عبارة "الطاقة الشمسية" هنا مستعملة بمعنى جامع، يضم بين دفتيه المصادر الأخرى المتجددة للطاقة. ويعكس هذا البرنامج الإرادة السياسية لـ ١٠٤ من الوفود الوطنية التي حضرت القمة العالمية للطاقة الشمسية، ويشكل إسهاما كبيرا في النضال من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولعل من المفيد أن يلاحظ باختصار أن البرنامج العالمي للطاقة الشمسية يركز تركيزا خاصا على تكليفات وتوصيات كل من جدول الأعمال ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - قمة الأرض - في ١٩٩٢، وبرنامج عمل نيروبي عام ١٩٨١ لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وبينما يقدم برنامج عمل نيروبي سياسات وبرامج محددة متعلقة بالطاقة، في عدد من المجالات، بما فيها تقييم وتخطيط الطاقة، ونقلها، وإقرار وتطبيق التكنولوجيات الناضجة، والبحث، والتنمية، والتذليل، وكذلك التعليم والتدريب، ناقشت قمة الأرض كذلك موضوع الطاقة واستخلصت بصريح العبارة أن الطاقة أمر جوهري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحسين نوعية الحياة. والواقع أن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، تربط بين تنفيذها وبين سياسات الأطراف في الاتفاقية في مجال الطاقة، ونالت الطاقة اهتمام مؤتمرات كبيرة أخرى لاحقة لها، عقدتها الأمم المتحدة، بما فيها المؤتمر العالمي عام ١٩٩٤ المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتباره عاملا من عوامل تعزيز التنمية المستدامة.

وإذ نأخذ في الحسبان التوصيات التي تمخضت عنها تلك المؤتمرات الرئيسية، نشعر أن العملية التحضيرية التي أدت إلى مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية، وما تلاه من اعتماد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، إنما يقوم على أسس راسخة. فقد أعد هذا البرنامج على أساس الخطوط الرئيسية التي اعتمدتها القمة، والالتزامات الواردة في إعلان هراري المتعلق بالطاقة الشمسية والتنمية المستدامة، الذي اعتمدته القمة أيضا، وهو يضم سلسلة من التوصيات بخطوات ينبغي اتخاذها على المستويين الوطني والدولي. ويتضمن البرنامج أيضا مشروعات عالمية وإقليمية ووطنية تتعلق بالطاقة المتجددة، ينبغي تنفيذها باعتبارها جهدا مشتركا من الحكومات، ومن المنظمات والوكالات المعنية ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

إن تنفيذ الكثير من المشروعات الوطنية ذات الأولوية العالية، التي يزيد عددها عن ٤٠٠ مشروع، يجري الآن بمساعدة مالية دولية يجري تقديمها تناهز ٤٠٠ مليون دولار. واسمحوا لي بأن أسارع بالقول في هذا الصدد أن كثيرا من المشروعات الوطنية الأخرى يجري تنفيذها بتمويل وطني، عام وخاص على السواء، من البلدان المعنية نفسها.

ونحن واثقون أن زيادة استغلال الطاقات المتجددة - وأعني بها هنا الطاقة الشمسية، والهوائية، والكتلة الحيوية، والجيوحرارية، وطاقات المد والجزر، إلخ - سوف تستجيب، من ناحية، للشواغل المتزايدة للبلدان المصنعة والنامية، بشأن صيانة البيئة، كما تحقق، من ناحية أخرى، مصالح الذرية والأجيال المقبلة.

ومن ناحية أخرى فهي سوف تتصدى للحاجة الملحة إلى تيسير الوصول إلى خدمات الطاقة الأساسية من أجل الطهو والإضاءة والتسخين والتبريد وما إلى ذلك، لأكثر من مليوني شخص لا يستفيدون من ضروريات الحياة الأساسية هذه. والكثير من هؤلاء الرجال والنساء والأطفال يعيشون في مناطق ريفية أو مناطق نائية أو موائل جزرية وليس لديهم سوى استغلال الطاقة الشمسية والرياح وسائر أشكال الطاقة المتجددة.

وقد اعتمدت بالفعل إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وهي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في الدورة الأخيرة لمؤتمرها العام في عام ١٩٩٧ قرارا يؤيد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى الإسهام في نجاح تنفيذه، مع التشديد بوجه خاص على التعليم والتدريب. ونظمت لجنة الطاقة الشمسية عدة مشاورات ناجحة مشتركة بين الوكالات، وأبرمت بالفعل عدة اتفاقات.

ويرى رئيس زمبابوي وغيره من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في اللجنة العالمية للطاقة الشمسية أن الوقت قد حان الآن لأن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعم البرنامج العالمي للطاقة الشمسية. فمن شأن تأييد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يشكل إسهاما رئيسيا في نجاح تنفيذه. كما أنه يعزز تحقيق هدف التنمية المستدامة ويشكل اعترافا بأعمال اللجنة العالمي للطاقة الشمسية في مجال النهوض باستخدام أنواع الطاقة المتجددة. ولا تحتاج الأهمية الاستراتيجية للبرنامج العالمي للطاقة الشمسية بالنسبة لجميع البلدان النامية والمتقدمة النمو إلى مزيد من تأكيد.

وهذا البرنامج دليل ملموس قدمته اللجنة العالمية للطاقة الشمسية وغيرها ممن أيدوا عملية مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية على الإقرار بأن تحقيق مستقبل للطاقة المستدامة يمثل تحديا هاما يتطلب إسهام جميع الأطراف المعنية والحكومات والمجتمع الدولي والقطاع

الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي في سعينا هذا هو إحداث نقلة هامة في اتجاه مصادر وتقنيات الطاقة السليمة بيئيا،بما في ذلك توسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

وانتقل الآن إلى مشروع القرار ذاته، فالجدير بالملاحظة أن الجزء الخاص بالديباجة يبرز أساسا التفويضات الهامة التي هي المبادئ التوجيهية الكامنة وراء هذه العملية: وهي جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية نفسه، والقرار الذي اتخذه المؤتمر العام لليونسكو والذي يؤيد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية. ويلاحظ في الديباجة أيضا مع التقدير الدعم الذي أبدته حتى الآن في هذه العملية بعض الدول المتقدمة النمو. وستكون قضية الطاقة موضوعا رئيسيا في مناقشات الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠١، وتم إبراز حقيقة هامة في هذا الجزء من مشروع القرار.

وقد اعترف في الجزء المتعلق بمنطوق مشروع القرار بالدور التوجيهي الذي تضطلع به اللجنة العالمية للطاقة الشمسية. وفي هذا الجزء أيضا تؤيد الجمعية العامة البرنامج وتدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الإسهام في نجاح تنفيذه. وسوف يدعى الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات معينة، بالتشاور مع اليونسكو وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات معنية أخرى، كي يكفل دمج البرنامج في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إحداث التنمية المستدامة، ولكي يجذب البرنامج اهتمام مصادر التمويل والمساعدة التقنية، والتماس إسهامها في تنفيذه، ومواصلة الإعلام به وإذكاء مزيد من الوعي بين الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية بالأهمية الاستراتيجية للبرنامج بالنسبة لهدف التنمية المستدامة. ويدعي مشروع القرار الأمين العام أيضا إلى تقديم تقرير إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة بشأن تنفيذ الكيانات المختلفة بالأمم المتحدة لهذا القرار، بقصد النظر فيه بوصفه بندا في جدول الأعمال.

وإنني لعلى ثقة تامة بأن المقاصد النبيلة في مشروع القرار هذا لا تتعارض بأي شكل مع الأهداف الأصيلة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز التنمية المستدامة وتحسين أحوال الإنسان. ولذلك فإنني أعول على دعم أعضاء هذه الجمعية، وأتجرأ بأن أقول إنني أعول على الدعم الإجماعي لهذه المبادرة الهامة للجنة العالمية للطاقة الشمسية، وأغتنم هذه الفرصة لأناشد الجميع مناشدة جادة لمنح التأييد الكبير لمشروع القرار الذي نأمل أن يعتمد بدون تصويت.

وأخيرا فقد علمت من الأمانة العامة أنه لا يمكن اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية والذي وزع صباح هذا اليوم فقط، إلا في الغد حتى تتاح لجميع الوفود فرصة الاطلاع عليه. ولكن لو قرأته جميع الوفود بالفعل ولم تبد اعتراضا عليه فإن وفدي يسره التنازل عن هذه القاعدة والبت هذا الصباح في مشروع القرار.

السيد خان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لنا أن نهنئ ممثل رئيس اللجنة العالمية للطاقة الشمسية، الممثل الدائم لزمبابوي، على بيانه الذي نؤيده تمام التأييد، وعلى عرضه لمشروع القرار المتعلق بهذا البند الحيوي من بنود جدول الأعمال.

إن الهند من بين قلائل البلدان التي شرعت في أعمال البحث والتطوير بهدف تسخير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، حتى قبل حدوث أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣. ونتيجة للجهود المستمرة التي نبذلها منذ ذاك الوقت، نشأ في البلد قطاع هام للبحث والتطوير والتصنيع، لتصميم وإنتاج معدات غير تقليدية لتوليد الطاقة.

ولدينا أيضا واحد من أكبر برامج العالم في مجال الطاقة المتجددة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تولد الهند الآن أكثر من ٩٠٠ ميغاواط من طاقة الريح، وقرابة ١٤١ ميغاواط من محطات هيدروكهربائية صغيرة لتوليد الطاقة، وأكثر من ٨٣ ميغاواط من الكتلة الحيوية، وما يزيد على ٢٨ ميغاواط لكل كيلومتر مربع من نظام التحويل الفلطائي الضوئي للطاقة الشمسية. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بتركيب ما يقرب من مليون من نظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية، وأجهزة لطهي الطعام بالطاقة الشمسية، مما يحد من التلوث ويحقق فوائد تغذوية.

وتحصل الهند على ما يعادل ٢٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية لكل كيلومتر مربع من مساحتها، وهي ملتزمة بأن تزيد تدريجيا من إنتاج واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ولا سيما الطاقة الشمسية. وفي الوقت الراهن

يجري استخدام الطاقة الشمسية من خلال مسارين متاحين: مسار الطاقة الشمسية الحرارية، ومسار الفلطائية الضوئية. كما أننا نستخدم أجهزة تعمل بالطاقة الشمسية الحرارية لتسخين المياه والطهي والتجفيف، وتحلية المياه المالحة، وفي عمليات التبريد، والتسخين في التجهيز الصناعي، وتوليد البخار للاستخدام الصناعي، بما في ذلك توليد الكهرباء. وباستخدام مكثفات الطاقة الشمسية ومستقبلات جيدة التصميم، استطعنا أن نرفع درجات حرارة البخار إلى ١ ٠٠٠ درجة مئوية. وقمنا بتركيب سخانات مياه تعمل بالطاقة الشمسية، تم تطويرها محليا وتتراوح سعتها بين ٥٠ لترا و ٢٤٠ ٠٠٠ لتر في اليوم، لاستخدامها في تطبيقات منزلية وتجارية وصناعية.

وقد برزت الخلايا الفلطائية الضوئية بوصفها مصدرا مفيدا للطاقة ليس فقط لأغراض الإنارة وضخ المياه الجوفية والاتصالات السلكية واللاسلكية، بل أيضا بوصفها محطات لتوليد الطاقة لتلبية كل احتياجات القرى المنعزلة أو المستشفيات أو أماكن الإقامة من الكهرباء. وعلى أساس الخلايا الشمسية أحادية البلورة، المصنوعة من السليكون، يجري حاليا نشر عدة أنواع من هذه الأجهزة في الهند. وهي تتضمن مصابيح تضاء بالطاقة الشمسية، والأضواء المستخدمة في المنازل، وأضواء الشوارع، وشبكات لإضاءة أحياء بأكملها، ولاستخدامها كمصدر للطاقة لمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية المثبتة على منصات استكشاف النفط والتعدين القريبة من شواطئنا، ونظم الهاتف الريفية وما إلى ذلك.

إن معظم السكان المحرومين من الطاقة الكهربائية يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية التي يكون ربطها بالشبكات الكهربائية الوطنية مكلفا إلى حد التعجيز سواء من الناحية المالية أو من ناحية الطاقة. وبالتالي فإن استخدام التحويل الفلطائي الضوئي للطاقة الشمسية يحدث ثورة عظيمة في تلك المناطق. ففي جزيرة ساغال بمقاطعة بنغال الغربية، توجد محطة لتوليد الكهرباء عن طريق التحويل الفلطائي الضوئي للطاقة الشمسية، تعمل بطاقة ٢٦ كيلوواط، وهي تلبي كل احتياجات ٣٠٠ منزل من الطاقة. ويجري تنفيذ مبادرات مماثلة في قرى بجنوب الهند.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ركزت الهند بشكل متزايد على إنتاج طاقة بنفس جودة الشبكات العامة، من خلال استخدام نظام التحويل الفلطائي الضوئي للطاقة الشمسية. وفي مقاطعة أوتار براديش تم إنشاء محطتين موصلتين بالشبكة العامة، لتوليد الطاقة بسعة كل منهما ١٠٠ كيلوواط. وقد شارك القطاع الخاص مشاركة تامة في هذين المشروعين، وفي ماهاراشترا تم تركيب نظام لتوليد الطاقة سعته ١٠٠ كيلوواط، ويجري تشغيله عن طريق شركة هندية خاصة. كما قامت عدة شركات في القطاع الخاص بإنشاء محطات مقيدة لتوليد الطاقة الشمسية بنظام الفلطائية الضوئية.

وتقدم الحكومة حوافز كبيرة للقطاع الخاص ولفرادى المواطنين من أجل تعزيز استخدام الطاقة الشمسية عن طريق وكالة تمويل مستقلة، هي الوكالة الهندية لتنمية الطاقة المتجددة. ويجري إنشاء المحال المعروفة باسم "أديتيا" لبيع المعدات التي تعمل بالطاقة الشمسية، وذلك في المدن والبلدات الكبرى، بالتعاون مع رابطات المصنعين والمنظمات غير الحكومية.

وفي الوقت ذاته، يجري الترويج للتوجهات السوقية التي تجعل برامج الطاقة المتجددة ناجعة ومستدامة من الناحية التجارية. ولبلوغ هذه الغاية يقتصر استخدام الاعتمادات المحدودة في الميزانية على مشاريع مختارة لأغراض العرض.

لذا، فمن الطبيعي أن تكون الهند عضوا في اللجنة العالمية للطاقة الشمسية منذ أنشئت في عام ١٩٩٤ تحت رئاسة الرئيس روبرت موغابي، وأن تشارك بنشاط في عملية القمة العالمية للشمس. فقد حضر الممثل الشخصي لرئيس وزراء الهند القمة العالمية للشمس، التي عقدت في هراري يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وبعد ذلك، شاركت الهند أيضا في الاجتماع الثاني للجنة العالمية للطاقة الشمسية، التي أقرت البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥. وفي إطار ذلك البرنامج سنقوم بتنفيذ ثمانية مشاريع، بما فيها مشاريع للبحث والتطوير، وتحسين المؤسسات، وبناء القدرات، وتوليد طاقة في جودة الشبكة الرسمية من الطاقة الشمسية، والاستخدام اللامركزي للطاقة المتجددة، وتشييد محطة في ليه لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، بسعة ٢٠٠ كيلوواط، ومحطة أخرى في نيومو لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية تعمل بطاقة مقدارها ١٠٠ كيلوواط.

وبروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ستظل الهند مستعدة لاقتسام تجاربها وخبراتها الإنمائية مع البلدان

النامية الأخرى. فهي المنسق لمشروع مجموعة الدول النامية الخمس عشرة لتطبيقات الطاقة الشمسية، كما أنها تروج لزيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال برنامجها للتعاون التقني والاقتصادي.

ونحن على اقتناع بأن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية وتحسين نوعية الحياة هما الهدفان الرئيسيان لأية عملية تنموية. والطاقة عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ولهذا فإنه من الأمور المثيرة للقلق البالغ أن ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان العالم ليس لديهم الطاقة التي تكفي احتياجاتهم اليومية. ودعم الجهود وتعزيزها لتصحيح هذه الحالة غير المنصفة والتي لا يمكن الدفاع عنها يجب أن يظل واحدا من أولويات المجتمع الدولي. ولهذا نوصي بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الذي عرضه ممثل زمبابوي وكنا من بين مقدميه.

السيد صالح (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يدلي ببيان تأييدا لمشروع القرار المتعلق بالبرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ الذي عرضه وفد زمبابوي، والأونرابل داتو سيري ماهاثير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، عضو اللجنة العالمية للطاقة الشمسية، وشارك في مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية، الذي عقد في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. والبرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ كان قد بدأ خلال ذلك المؤتمر. وماليزيا تؤيد البرنامج تأييدا تاما، ويرد نصه في مرفق الوثيقة A/53/395.

ويمثل البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ خطوة هامة إلى الأمام في تشجيع استخدام كل أشكال الطاقة المتجددة على نطاق أوسع. وقد بدأ البرنامج بوصفه متابعة ملموسة لتوصيات قمة الأرض في ريو. وهو يتيح أساسا شاملا لخطة هامة لإشعار الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى، بالحاجة إلى دعم تطوير واستخدام الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقدير ماليزيا الخالص للسيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، لقيادته الرشيدة للجنة العالمية للطاقة الشمسية ولحكمته في توجيه الإعداد للبرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥. ونعرب عن تقديرنا أيضا للأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرهما من المعنيين لإسهامهم الكبير والملموس في الإعداد للبرنامج.

والطاقة عامل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للأمم، وبخاصة في عملية التصنيع في البلدان النامية. ومن المتوقع أن يستمر النمو في الأنماط الحالية للطلب على الطاقة خلال العقد القادم. ويجري استيفاء حوالي ثلاثة أرباع الطلب على الطاقة في العالم عن طريق الوقود الأحفوري. وبالنظر إلى النسبة الحالية للوقود الأحفوري المستهلك وأنماط النمو السريع للطلب على الطاقة، نجد أن هناك حاجة ماسة إلى وضع نظام للطاقة المستدامة في جميع أنحاء العالم في منظوره السليم.

وفي الأجل الطويل، لا يمكن أن نتحاشى استنزاف الوقود الأحفوري، وهو مصدر الطاقة التقليدي الأولي. ولهذا، من المهم أن نهتم بالمصادر الأخرى، لا سيما المصادر المتجددة التي لا تفي باحتياجات المستقبل فحسب، بل وتبقي على التنمية للأجيال القادمة. ويمكن أن تساعد الطاقة الشمسية على تلبية تلك الاحتياجات. ويجب النظر إلى هذه المسألة في إطار حماية البيئة العالمية وصيانتها، وفعالية التكلفة، والخيار المتاح على نطاق واسع للمصادر التقليدية للطاقة، والاستخدام الأذكى والأكفأ للطاقة تعزيزا لاستمرار النمو الاقتصادي - الاجتماعي.

ويجب أيضا أن نقدر التوسع في مصادر الطاقة وأن نعتبره أمرا أساسيا في عملية التنمية في كثير من البلدان. والمسائل المتعلقة بالتوازن العادل في النمو، وتساوي فرص الوصول إلى احتياجات الحياة، والرفاه الوطني، والاستقرار الاقتصادي - الاجتماعي تعتمد على اتباع نهج استراتيجي وحكيم إزاء هذه المسائل لمصادر الطاقة. وبالنسبة لبعض المجتمعات المهمشة، ولمن يعيشون في مناطق نائية، ولمن ليسوا ضمن نطاق شبكة وطنية، فإن مسألة إتاحة مصادر ممكنة أخرى للطاقة لا تصبح هامة فحسب، بل أساسية لتقدمهم الاقتصادي - الاجتماعي. والاستخدام الأعم للطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وبخاصة كهربة المناطق الريفية وإنتاج المياه النظيفة الصالحة للشرب، سيكون

حافزا لتهيئة نوعية حياة أفضل للمجتمعات الريفية والنائية في البلدان النامية.

وتعتقد ماليزيا أنه عند تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشرع في اتباع نهج استراتيجي يرتكز على الجهود المتضافرة لكل الأمم. ويجب أن يكون هناك توزيع عادل للمسؤوليات بين كل من الدول المتقدمة النمو والنامية. ويجب أن يكون هناك نقل كاف للتكنولوجيا. وأولئك الذين يملكون بالفعل، أو انتفعوا بالتكنولوجيات ذات الصلة عليهم أن يعتبروا أن من واجبهم الأدبي والاجتماعي أن يشاركوا ويساهموا في عمليتي المشاركة والنقل. والبلدان المتقدمة النمو، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والهيئات الحكومية الدولية التي تمتلك الموارد والمعرفة والخبرة، يمكنها أن تقدم المساعدة اللازمة. فعلى سبيل المثال، يلزم نقل تكنولوجيات الطاقة الشمسية إلى البلدان النامية بأبسط التكاليف وأقل العوائق، على أن تكون حقوق الملكية الفكرية جزء لا يتجزأ من نقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إيلاء الاعتبار الواجب للعامل الهام جدا المتعلق بالتمويل.

ويعتبر وفد بلدي أن البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ بمثابة إسهام إضافي قيم في الجهود الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة ومواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولهذا، من المهم أن تشارك كل الأطراف المعنية إلى أقصى حد ممكن في تنفيذ هذا البرنامج. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للبرنامج أثناء المداولات بشأن الطاقة في الدورة التاسعة المقبلة للجنة التنمية المستدامة للتحرك قدما صوب الأنماط المستدامة للإنتاج والتوزيع واستخدام الطاقة.

وختاما، يأمل وفد بلدي مخلصا أن يحظى مشروع القرار بتوافق آراء كل أعضاء الجمعية العامة.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن السنغال، بوصفها عضوا في اللجنة العالمية للطاقة الشمسية، تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل زمبابوي في إطار البند المتعلق بالبرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥. إن التنوع الهائل للبلدان التي تشكل عضوية اللجنة يدلل بوضوح على توافق الآراء بشأن الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه هذا المصدر الهام للطاقة في النهوض بنوعية حياة الشعوب. وقد تعزز هذا التوافق في الآراء بإدراج هذا البند الهام في جدول أعمال جمعيتنا.

في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالطاقة الشمسية المعقود في ناميبيا عام ١٩٨١، عقد مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية في هراري عام ١٩٩٦ برئاسة الرئيس موغابي وباشتراك رئيس وزراء السنغال. وقد حدد مؤتمر القمة مجموعة من الأولويات المتماسكة تمثل حجر الزاوية للبرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦ - ٢٠٠٥.

وتتمثل هذه الأهداف في كهربة المناطق الريفية؛ والتعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية؛ وتوعية صانعي القرارات والرأي العام بإمكانات مصادر الطاقة المتجددة؛ وإزالة ملوحة المياه وتطهيرها؛ ونقل التكنولوجيات الرشيدة إيكولوجيا.

ويشدد إعلان هراري الصادر لمساندة البرنامج على جملة أمور، من بينها الميزات العديدة المترتبة على استعمال الطاقة الشمسية، من زاوية الكهربة وحدها، وكذلك من زاوية المنافع الاقتصادية المتصلة بتقليص الفقر عن طريق تعزيز الأنشطة المدرة للدخل، ولا سيما في المناطق الريفية النائية.

وعلاوة على ذلك، فإن تسخير هذا المصدر العظيم من مصادر الطاقة يساعد بدرجة ملحوظة على الحفاظ على البيئة، وذلك بتقليل الآثار الضارة، كالتلوث الصناعي وإزالة الأحراج تقليلا شديدا.

وبهذه الطريق، تتواءم أهداف وخطة عمل البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦ - ٢٠٠٥ على نحو جيد مع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة قائمة على التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على البيئة. وبذلك قد يعتبر البرنامج محاولة لتجسيد التزامات قمة الأرض المعقودة في ريو، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغير المناخي.

وهذه ليست سوى بعض الأسباب التي دعت السنغال إلى تأييد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية. وإلى إبداء اهتمام خاص به.

ونحن ممتنون لوكالات الأمم المتحدة، والشركاء الآخرين، نظير ما قدموه من دعم للبرنامج. ونأمل أن يكون

اعتماد مشروع القرار، الذي كان بلدي أحد مقدميه، بداية شراكة عالمية حقه توحد فيها بلداننا جميعها جهودها لنصرة قضية تعكس، في نهاية المطاف، المثل العليا النبيلة للميثاق، والمتمثلة في "تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين متسويات المعيشة" للشعوب كافة.

الآنسة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يؤيد وفدي كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل زمبابوي الدائم بشأن البند ١٥٨ من جدول الأعمال المعنون "البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦ - ٢٠٠٥" ونشكره على عرضه لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.8.

وقد اشتركت جامايكا بنشاط، بوصفها عضوا في اللجنة العالمية للطاقة الشمسية، في العملية التحضيرية التي أسفرت عن تعريف البرنامج المطروح علينا.

وإنني أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن تقدير جامايكا لرئيس اللجنة، السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، لما أبداه من قيادة فعالة ملهمة لأعمالنا منذ مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية في عام ١٩٩٦. كما أود أن أعرب عن تقدير جامايكا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، نظرا لما قدمته من إسهام ملحوظ في بلورة البرنامج.

ويمثل البرنامج العالمي للطاقة الشمسية إطارا ديناميا لتعزيز الاستعمال الواسع النطاق لمصادر الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي. وهو يمثل متابعة ملموسة لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢ بشأن استعمال مصادر الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. كما اعتمد البرنامج رسميا في إطار برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة في حزيران/يونية ١٩٩٧.

وقد أخذت جامايكا تدمج بشكل مطّرد في استراتيجيتها المتعلقة بالتنمية المستدامة سياسة للطاقة المستدامة، تقر بالدور الأساسي الذي يجب أن تؤديه الطاقة في تعزيز التنمية الاقتصادية.

ونحن ملتزمون بضمان حصول جميع سكان بلدنا على مصادر عملية للطاقة. ولا يزال تنويع قاعدة الطاقة في جامايكا هدفا رئيسيا لسياستنا المتعلقة بالطاقة وجزءا من استراتيجية أعم موضوعة لاستعمال الطاقة المستدامة. وفي إطار هذه الاستراتيجية الأوسع، أولي اهتمام خاص لتطوير الطاقة الشمسية، بهدف تقييم جدواها كمصدر عملي بديل من مصادر الطاقة في الأجلين المتوسط والطويل.

وبرنامج تنمية استعمال الطاقة الشمسية في جامايكا يشمل التوسع في استعمال سخانات المياه الشمسية للاستعمال المحلي والاستعمال الصناعي، بهدف التقليل فيما بعد من الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري الباهظة الثمن. كما يشمل استعمال التكنولوجيا الشمسية في الصناعة، مثل استعمالها في عمليات التجفيف الشمسي للمحاصيل المستعملة في تجهيز الخضروات والأخشاب والفواكه. ومثل هذه المشاريع تنمي فرص الصناعة والعمالة في المناطق الزراعية الريفية. وهو يشمل فضلا عن ذلك إدخال الإضاءة بالطاقة الشمسية أو النظم الفولطائي الضوئي لبرامج كهربة الريف. وهذا جهد شديد الأهمية سيسهل كهربة القرى النائية، حيث ثبتت صعوبة تزويدها بالكهرباء عن طريق خطوط الطاقة الكهربائية التقليدية.

وتعلن جامايكا تأييدها التام لالتزامات وقواعد العمل المبينة في البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، على النحو المفصل في الوثيقة A/53/395. ونحن نؤيد بوجه خاص الجهد الذي يستهدف إيلاء الانتباه مع الأولوية إلى اجتذاب استثمارات رأسمالية خاصة في مجال تطوير أنظمة الطاقة الشمسية وغيرها من أنظمة الطاقة البلديلة. ونحن ملتزمون بالجهد الرامي إلى التعجيل بالتنمية الريفية بتسخير مصادر الطاقة المتجددة، ونؤيد بشدة الدعوة إلى الاستثمار في البحث والتطوير في مجال مصادر الطاقة المتجددة، وإلى التدريب على تطبيق هذه التكنولوجيات وصيانتها، مع التشديد على إشراك المجتمع المحلي.

ونحن نود أن نؤكد على الحاجة إلى المساعدة التقنية وتمويل مبادرات الطاقة المتجددة. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم بوجه خاص مشاريع الطاقة المتجددة، العالمية منها والإقليمية والوطنية، المبينة في البرنامج العالمي للطاقة الشمسية. وقد حددت الحكومات هذه المشاريع باعتبارها مشاريع تستحق أولوية عليا في التنفيذ.

وتؤيد جامايكا بلا تحفظ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، ولذلك فقد انضمت إلى البلدان المقدمة لمشروع القرار A/53/L.8 وتزكيه لدى الجمعية العامة لكي تعتمده بتوافق الآراء.

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ورغم الكارثة، البشرية والاقتصادية، التي حلت ببلدي في عام ١٩٧٤، فإن شعب قبرص، بما له من رغبة لا تنثني في البقاء وبعمله الشاق، تمكن من رفع مستوى معيشته إلى مستويات تثير الإعجاب. إن أحد مصادر التنمية المستدامة التي استخدمتها حكومتنا وشعبنا كان ولا يزال استغلال ضوء الشمس الذي تنعم به جزيرتنا ٣٦٠ يوما في السنة. وليست لدى قبرص مصادر محلية للوقود الأحفوري. وبالاستثناء الملحوظ للطاقة الشمسية، التي يمثل استخدامها ٤ في المائة من استهلاك الطاقة الأولي في قبرص، فإن بقية الطاقة اللازمة لتلبية حاجات البلد من الطاقة تستورد. ونتيجة لذلك، يعتمد البلد تماما على الطاقة المستوردة، لا سيما النفط الخام ومشتقاته.

إن نشر مصادر الطاقة المتجددة يمثل إحدى أولويات سياسة قبرص في مجال الطاقة، التي تهدف إلى الحد من استيراد الطاقة. وفي واقع الأمر، يستخدم القبارصة أشكالا بديلة من الطاقة على أساس عملي في احتياجاتهم اليومية. فقد استخدمت طواحين الهواء على نطاق واسع في الماضي لضخ المياه من الآبار، حيث كان ذلك غالبا لاغراض الري. وتستخدم سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية لتلبية الاحتياجات المنزلية من المياه الساخنة. إن وعي القبارصة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة تجسده حقيقة أن قبرص من البلدان الأولى ـ بل البلد الأول في العالم ـ الذي به مجمعات جاهزة للطاقة الشمسية.

إن السخانات التي تعمل بالطاقة الشمسية تستخدم في قبرص منذ عام ١٩٦٠. وقد نجح مصنعون طموحون في تكييف تكنولوجيا سخانات الطاقة الشمسية مع الظروف المحلية. واليوم، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من المساكن في قبرص مجهزة بسخانات شمسية. وقد أنشأت الحكومة في عام ١٩٨٠ مختبرا لتقديم المساعدة التقنية لمصنعي السخانات الشمسية. وبعد التسعينيات، عندما قام الجيل الثاني من مجمعات الطاقة الشمسية بغزو السوق القبرصية، بدأت الفنادق تستخدم الطاقة الشمسية لتسخين المياه وحمامات السباحة. وحاليا، فإن أكثر من ٥٠ في المائة من الفنادق مزودة بأجهزة تجميع الطاقة الشمسية.

وتستخدم الطاقة الشمسية في قبرص في تطبيقات أخرى غير حرارية، مثل توفير الطاقة لأجهزة الاستقبال والإرسال المستخدمة للاتصالات في المناطق النائية التي لا تصلها شبكات توزيع الكهرباء. وعلاوة على ذلك، قامت هيئة الاتصالات القبرصية بتركيب خلايا طاقة شمسية في أكشاك التليفون التي لا تصلها شبكات الكهرباء بسهولة. إضافة إلى ذلك، يعمل كل من القطاع الخاص والسلطات الحكومية في مجال استخدام الطاقة الشمسية في قبرص. ولهذه الغاية، يجري تنفيذ أعمال البحث والتكيف في ميادين مثل التبريد والتسخين بالطاقة الشمسية، وتحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية، وزيادة نشر الأنظمة الكهربائية - الضوئية. ومن المتوقع لإسهام الطاقة الشمسية في ميزان الطاقة الوطنية أن يتضاعف خلال العشر سنوات المقبلة.

وفي إطار سياسة زيادة استغلال مصادر الطاقة المتجددة، قررت هيئة كهرباء قبرص أن تشتري الكهرباء المنتجة من مصادر وأنواع وقود بديلة بسعر أعلى عما سيكلف الهيئة انتاجها. ويعتبر هذا التدبير معلما بارزا من زاوية التنمية المستدامة ولتعزيز الطاقة الشمسية من أجل انتاج الكهرباء.

وحكومتي على استعداد لاقتسام خبرتنا ودرايتنا الفنية في هذه المسألة مع البلدان النامية المهتمة الأخرى.

وتعرب قبرص عن عميق تقديرها لزمبابوي لمبادرتها الهامة ولاستضافتها مؤتمر القمة العالمية للطاقة الشمسية. ونتعهد بدعمنا الكامل للبرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦ - ٢٠٠٥، ويسرنا أن نكون من بين المشاركين في تقديم مشروع القرار A/53/L.8، الذي نأمل أن يعتمد بدون تصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وأود أن أبلغ الأعضاء أن الجمعية العامة ستبت في مشروع القرار A/53/L.8 غدا صباحا إتاحة المجال لاستكمال المشاورات.

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

منح رابطة الدول الكاريبية مركز المراقب في الجمعية العامة

مشروع القرار (A/53/L.3)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا ليعرض مشروع القرار A/53/L.3.

السيد إستيفيز لوبيز (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/53/L.3، المعنون "منح رابطة الدول الكاريبية مركز المراقب في الجمعية العامة"، وذلك بالنيابة عن الـ ٣٢ عضوا المشتركين في تقديمه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فليبي باليسترا (سان مارينو).

ومقدمو مشروع القرار هذا الأصليون هم الدول الأعضاء الـ ٢٥ في الرابطة - وجميعهم ينتمون إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - فضلا عن فرنسا، وهي عضو منتسب، وهولندا التي تشارك بصفة مراقب في أنشطة الرابطة، وهي الأنشطة التي لها اهتمام خاص بها. ويشعر أعضاء الرابطة ببالغ الامتنان لفرنسا وهولندا على تقديمهما مشروع القرار. ويشعرون أيضا بالامتنان لآخر من انضم إلى مقدمي مشروع القرار، وهي: إيطاليا وبنغلاديش وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكندا والهند. وثمة ثلاث من تلك الدول أي - إيطاليا وكندا والهند - لها مركز المراقب في الرابطة.

وفي المقرر ٤٢٦/٤٩ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أقرت الجمعية العامة بصحة منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة لـ،

"المنظمات الحكومية الدولية التي تغطي أنشطتها مسائل ذات أهمية للجمعية العامة".

والمذكرة التوضيحية المرفقة بالوثيقة A/53/143 التي عرضت على الجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي، أوجزت الأسباب التي تجعل أنشطة رابطة الدول الكاريبية، وهي منظمة حكومية دولية، تفي تماما بهذا المعيار. وأشارت تلك المذكرة أيضا إلى أن اعتماد مشروع القرار الذي تتضمنه الوثيقة A/53/143 بوصفه المرفق الثاني الذي يشرفني أن أقوم بعرضه اليوم، من شأنه أن يكون مفيدا للرابطة، وبالتالي للجمعية العامة، التي تروج لأهداف تتفق إلى حد بعيد مع أهداف الرابطة.

والواقع أن الاتفاقية المنشئة لرابطة الدول الكاريبية التي دخلت حيز النفاذ بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، تنص في الفقرة ١ من المادة الثالثة على أن:

"الرابطة هي منظمة للتشاور والتعاون والعمل المتضافر، غرضها تحديد وتعزيز تنفيذ سياسات وبرامج ترمي إلى:

(أ) تسخير واستعمال وتطوير القدرات الجماعية للمنطقة الكاريبية من أجل تحقيق التقدم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي؛

(ب) تطوير إمكانات البحر الكاريبي عن طريق التفاعل فيما بين الدول الأعضاء ومع أطراف ثالثة؛

(ج) تشجيع المجال الاقتصادي المعزز للتجارة والاستثمار، مع تهيئة فرص للتعاون والعمل المتضافر، بغية زيادة الفوائد المستحقة لشعوب المنطقة الكاريبية من مواردها وأصولها، بما في ذلك البحر الكاريبي؛

(د) إنشاء وتعزيز وتوطيد هياكل مؤسسية وترتيبات تعاونية، حسبما هو مناسب، سريعة الاستجابة لمختلف الهويات الثقافية والاحتياجات الإنمائية والأنظمة المعيارية داخل المنطقة".

فلجميع هذه الأسباب، يبدو لنا أن اختبار صبر الجمعية العامة عن طريق الإسهاب في النظر في صحة اعتماد الجمعية لمشروع القرار المعروض علينا، أمر زائد عن المألوف وغير ضروري بالنسبة لنا. وأضيف، مع ذلك، أن مشروع القانون واضح ولا يحتاج إلى تفسير وأن منطوقه مطابق لمنطوق القرارات السابقة التي منحت فيها الجمعية العامة مركز المراقب لمنظمات حكومية دولية أخرى.

لذلك اختتم كلامي بالإعراب عن الأمل في اعتماد مشروع القرار دون تصويت. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير مقدمين لجميع الأعضاء الذين يؤيدونه.

السيد سينغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أنه لشرف لي أن أتكلم عن بند جدول الأعمال المتعلق بمنح رابطة الدول الكاريبية مركز المراقب في الجمعية العامة.

إن العلاقات بين الهند وبلدان المنطقة الكاريبية تعود إلى عهد بعيد. وهذه العلاقات، إذ تعززها تجربة تاريخية وثقافية متشاطرة، ماضية إلى مستوى جديد من التطور، مما يجسد التطلعات المشتركة لبلداننا وشعوبنا.

ولقد كان لي شرف زيارة بعض بلدان المنطقة في عام ١٩٩١ بصفتي وزير دولة للشؤون الخارجية. وإن ما شعرت به خلال تلك الزيارة من دفء مصدره الشعب، والامكانات الهائلة الموجودة لقيام تعاون مكثف بين الهند والبلدان الكاريبية، كونا في ذهني انطباعا لا يمحى. ووجودي هنا اليوم يظهر بطرق عديدة هذه المودة الشخصية.

إن الهند تتمتع بتعاون مكثف وواسع النطاق مع جميع بلدان رابطة الدول الكاريبية. ولذلك نقيم علاقات وثيقة معها منذ إنشائها بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥. ونحن نشارك، بوصفنا مراقبين، في اجتماعاتها على نحو منتظم، ونقوم بوضع اتفاق للتعاون مع بلدانها الأعضاء عن طريق الرابطة، إضافة إلى اتفاقات تعاون ثنائية. ونتطلع، عن طريق ذلك الاتفاق، إلى إتاحة الفرصة لنا لمشاركتها ومساعدتها وللتعلم منها أيضا.

ونشعر بالأسى إزاء الدمار الذي سببه الإعصار جورج في بعض بلدان رابطة الدول الكاريبية. فقد وفّرنا بعض المساعدات العاجلة وسنسعى إلى تقديم المزيد منها عن طريق توفير المستحضرات الصيدلية والإمدادات الطبية. ونحن على يقين أن تلك البلدان التي تحملت وطأة الإعصار جورج ستستعيد انتعاشها قريبا بدعم من المجتمع الدولي.

إن أهداف رابطة الدول الكاريبية التي تسعى إلى استغلال إمكانات المنطقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أعضائها، هي أهداف مثالية. والهند، إلى جانب بلدان أخرى في منطقتنا، منخرطة في مشروع مشابه في سياق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ونحن نعتبر المنظمات الإقليمية بمثابة لبنات بناء لاتفاق جديد بشأن التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للجميع.

وإننا على اقتناع بأن من شأن قيام تعاون أكبر بين رابطة الدول الكاريبية والأمم المتحدة أن يكون مفيدا لجميع الدول الأعضاء، وأن يمكننا من تشاطر التجارب فيما بيننا وتوسيع تعاوننا المشترك المثمر. ونحن نعي القدرات الهائلة المتاحة في البلدان الكاريبية. ومنح الرابطة مركز المراقب من شأنه بلا شك أن يفضي إلى قيام علاقة مجزية. لذلك نثني على مشروع القرار الذي عرضته غواتيمالا على الجمعية العامة لاعتماده.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إيطاليا مسرورة جدا للمشاركة في تقديم مشروع القرار الرامي إلى منح رابطة الدول الكاريبية مركز المراقب لدى الجمعية العامة. والمجتمع الدولي سيبين مرة أخرى عن طريق مشروع القرار هذا، إدراكه لمميزات الدول الكاريبية واحتياجاتها الخاصة؛ وسيعرب عن تقديره لدورها القيّم للغاية؛ وسيساعد على تعزيز قيام علاقات أوثق بينها وبين الأمم المتحدة.

ويعتز بلدي بعلاقاته الممتازة مع جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي. ومن الناحية العملية الملموسة، فإننا نشارك في العديد من مبادرات التعاون الاقتصادي والتقني والمالي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. والعلاقة الوثيقة بين إيطاليا ودول منطقة البحر الكاريبي تنبع من الخصائص الجغرافية والبيئية والتاريخية التي نتشاطرها. فليس غريبا على الشعب الإيطالي الذي يعيش على أرض تمتد شواطئها على مسافة ٥٠٠ كلم وجزر وأرخبيلات لا تحصى، ما تواجهه الدول الجزرية والساحلية من مشاكل ومصاعب، بما فيها، بطبيعة الحال، الكوارث الطبيعية.

والمشاكل المشتركة التي نواجهها تعني أيضا أن لدينا العديد من الأفكار والتجارب وأننا نمتلك قدرا كبيرا من المهارة والخبرات الفنية لنتشاطرها سويا. وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي حدت بإيطاليا إلى تعزيز التعاون والشراكة بصورة نشطة مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة منذ إنشائه. وأود أن أشدد على أننا أسهمنا بالأفعال، لا بالأقوال فحسب، في متابعة المؤتمر العالمي

المعني بالتنمية بالمستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تمشيا مع إعلان بربادوس التاريخي لعام ١٩٩٤. وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يتشاطر ويقيم التجربة الهامة التي اكتسبتها الدول الجزرية الصغيرة في العديد من القطاعات.

وهذا العام، أصبح بلدي، إيطاليا، خامس أكبر مساهم في الميزانية العادية للأمم المتحدة، مما يجسد وضعها الجديد بصفتها خامس أكبر منتج للثروة في العالم. فالعديد من الشركات الإيطالية تشارك في بناء أو إدارة هياكل سياحية ذات نوعية عالية، وفي مجال خدمات سفن الرحلات البحرية والنقل الجوي في منطقة الكاريبي. وأخيرا وليس آخرا، يتزايد أكثر فأكثر عدد السواح الإيطاليين الذين يجذبهم الجمال الخارق والغريب لهذه الجزر وما يتميز به أهلها من لطف فريد وضيافة كريمة.

وإيطاليا، التي ترتبط بروابط صداقة وثقافة راسخة مع دول منطقة البحر الكاريبي، ستواصل متابعة هذا المجال باهتمام كبير وستواصل - إن لم يكن أكثر - دعم احتياجاته في المستقبل كما كان عهدها في الماضي.

وهنا في الأمم المتحدة على وجه الخصوص، تطورت صداقتنا أيضا من خلال المعارك المشتركة - وهي معارك خضناها معا من أجل الديمقراطية وضد الامتيازات، ومن أجل الشفافية وضد الأبواب المغلقة، ومن أجل المشاركة وضد الاستبعاد.

وفي الختام، ترحب إيطاليا بالتطورات التي جرت إبان السنوات الثلاث الماضية، والتي عززت التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة دول منطقة البحر الكاريبي. وهذا مثال ناجح بصفة خاصة على التعاون مع منظمة إقليمية وعلى الشراكة النموذجية وهو يستحق الآن وعلى أكمل وجه اعترافا وتقديرا مناسبين من الجمعية العامة.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن منطقة البحر الكاريبي هي كيان ثقافي وسياسي واقتصادي يشكل بلدي جزءا منه لأسباب دستورية وتاريخية. وهذه الأسباب توجه سياسة كولومبيا الخارجية نحو هدف الاندماج وتولد لديها اهتماما أساسيا في تطوير العلاقات مع بلدان الحوض الكاريبي.

وتؤمن كولومبيا بتعزيز رابطة الدول الكاريبية بوصفها هيئة للتكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي تضمن تنمية اجتماعية وثقافية متوازنة لشعوبنا. وفي هذا الصدد، دللت رابطة الدول الكاريبية على أنها تمثل أفضل أدوات تعزيز تنفيذ السياسات التي تستهدف تطوير القدرات المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي من أجل تحقيق التقدم المستدام في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في المنطقة.

واحتفظت كولومبيا بسياسة نشطة ومتسقة في جميع لجان الرابطة، وبخاصة في اللجنة المعنية بالميزانية والإدارة وكذلك في اللجنة المعنية بتطوير التبادل التجاري والعلاقات الخارجية، وهي اللجنة التي تترأسها.

وبلدي هو الدولة الوديعة للتصديقات على الاتفاق الذي نص على إنشاء الرابطة، والذي وقع في كرتاخينا دي انديأس في تموز/يوليه ١٩٩٤. وحظيت كولومبيا أيضا بشرف استضافة اجتماع المجلس الوزاري الثالث للرابطة، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، في كارتاخينا أيضا، حيث تضمنت نتائجه الموافقة على خطة لإنشاء منطقة سياحية في الكاريبي، ونحن نرحب بها وسيتم بحثها في الاجتماع الوزاري المقبل.

وانخرطنا في الرابطة منذ بدأت عملية تحديد نطاقها، وبذلنا كل جهد ممكن لتعزيز تطورها المؤسسي. ولهذا فإننا نؤيد مشاركة رابطة الدول الكاريبية، من خلال شغلها مركز مراقب في إطار الأمم المتحدة.

ونحن واثقون أنه بالإضافة إلى تعزيز الحوار فيما بين دولنا، فإن الرابطة ستكتسب قوة جديدة كآلية للتعاون السياسي. وهذه الآلية لازمة للغاية لتمثيل المصالح المشتركة لمنطقتنا على المستوى الدولي والعمل بصورة أوثق مع منظومة الأمم المتحدة من أجل الهدف المشترك المتمثل في تطوير برامج لتحسين مستوى المعيشة في بلدان المنطقة.

ويسر بلدي أن يؤيد ويشارك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.3 بشأن منح رابطة الدول الكاريبية مركز المراقب في الجمعية العامة، والذي قدمه اليوم وفد غواتيمالا.

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تعتبر رابطة الدول الكاريبية، التي أنشئت في عام ١٩٩٥، محفلا جديدا نسبيا، بالمقارنة مع مؤسسات إقليمية أخرى. ولكن على الرغم من حداثة وجودها، برهنت بالفعل على إمكانيتها الكبيرة لتشجيع التشاور، والتعاون والعمل المتضافر بين أعضائها بهدف تنمية البلدان والشعوب التي تمثلها.

وقد حدد إعلان المبادئ وخطة العمل اللذان تم الاتفاق عليهما في أول اجتماع قمة للرابطة، عقد قبل ثلاث سنوات في بورت - أوف - سبين، في ترينيداد وتوباغو، ثلاثة قطاعات رئيسية للتعاون، هي التجارة، والسياحة والنقل. وكان يحدو قادتنا في عملهم هذا الأمل في استكشاف موارد البحر الكاريبي الوافرة، على نحو أكمل. فهو بحر يفصل بيننا جغرافيا، ولكنه في ذات الوقت يجمع بيننا من خلال تاريخ وثقافة ومصالح مشتركة.

ونحن في البحر الكاريبي قد تعلمنا عبر السنين أن نقدر فوائد العمل الجماعي الرامي إلى الزيادة القصوى لقوتنا وتحقيق تطلعاتنا المشتركة. ورابطة الدول الكاريبية، بوصفها جزءا من شبكة من الوكالات آخذة في الاتساع، قد هيئت فرصا واسعة لدولنا للتعاون في الأنشطة التنفيذية. فبالإضافة إلى المجالات الثلاثة - التجارة والسياحة والنقل - تعمل الرابطة أيضا على تكثيف جهودنا المبذولة في ميادين حيوية مثل التعليم، والصحة، والبيئة والاستعداد للكوارث الطبيعية.

ولكن من أجل أن تحقق رابطة الدول الكاريبية إمكانيتها بالكامل، يجب أن تنخرط في التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع. وكما ينص الفصل الثامن من الميثاق، يمكن للعلاقة التكافلية بين المنظمة العالمية والترتيبات الإقليمية أن تعزز كفاءة وفعالية البرامج الدولية. وقد أظهرت السجلات أن التنسيق الملائم، والشراكة بين الوكالات المتكاملة، يمكن أن يعود بفائدة كبيرة على جميع المشاركين وجميع الدول.

إن جماعة الدول الكاريبية، التي تشكل ١٤ عضوا من الأعضاء الـ ٢٥ في رابطة الدول الكاريبية وإذ تقتنع بهذه الفائدة المشتركة ، تؤيّد بالكامل طلب الرابطة منحها مركز المراقب في الجمعية العامة. ولذلك أود باسم هذه الدول أن أنضم إلى الآخرين الذين تكلموا صباح اليوم حاثين على اعتماد مشروع القرار A/53/L.3 بالإجماع كخطوة أولى تجاه الشراكة المقترحة.

السيد داوسا سيبودس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية مؤيدا مشروع القرار المتعلق بمنح رابطة الدول الكاريبية مركز المراقب في الجمعية العامة.

ونحن نتناول هذا الموضوع بسبب أواصر الصداقة والتضامن التي ربطت الشعب الكوبي عبر التاريخ بشعوب رابطة الدول الكاريبية. وإنشاء رابطة الدول الكاريبية لم يكن حدثا تاريخيا بالنسبة للدول الأعضاء فيها فحسب، ولكنه كان أيضا معلما بارزا على الطريق بالنسبة لنا جميعا، نحن الذين يحق لنا الفخر بأننا تنبأنا بأن يكون هذا نجاحا كبيرا في عملية الاندماج الإقليمي التي نلتزم بها جميعنا. وقد حظيت المؤتمرات الدولية الهامة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية، والتنمية المستدامة والتجارة والتنمية، بمشاركة ودعم لا يقدران بثمن من جانب البلدان الأعضاء في الرابطة.

ومن دواعي الشرف لكوبا أن تشارك في هذه المناقشة. ونحن مقتنعون بأن رابطة الدول الكاريبية يمكن ويجب أن تسهم في المناقشة المتعددة الأطراف وفي تقدم الأمم المتحدة. وإن لبلدي حضورا نشطا في جميع العمليات والمفاوضات التي تجري في إطار الرابطة ولديه درجة عالية من الاهتمام بها. وقد تشرفت كوبا بتنظيم عدد من اجتماعات رابطة الدول الكاريبية.

ولأسباب عديدة، مقدسة وعريقة كقداسة وعراقة جذورنا المشتركة، تؤيد كوبا مشروع القرار هذا. ونحن مقتنعون - لأننا نرى البرهان - بأن الروح التي توحد رابطة الدول الكاريبية ستسهم بلا شك في تقدمنا المشترك في السعي إلى مستقبل يتحقق فيه السلام والعدل والرفاهية لجميع شعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.3.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.3 (القرار ٥/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال

منح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مركز المراقب في الجمعية العامة

مشروع القرار A/53/L.4

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بولندا لعرض مشروع القرار A/53/L.4.

السيد كوزلوسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن جميع الأعضاء الـ ٢٩ في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأود كذلك أن أبلغ الجمعية بأنني علمت للتو أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار هذا.

ومما يشرفني شخصيا عظيم الشرف ويميزني هنا أن أمثّل بولندا، وهي من أحدث أعضاء المنظمة.

ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منظمة حكومية دولية أنشئت بموجب اتفاقية في عام ١٩٦٠، ومقرها باريس. وهي تضم دولا تتشاطر قيم اقتصاد السوق المفتوحة، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أنها ليست هيئة عالمية، فقد صاغت لنفسها نطاق فهم ومنظورا عالميين. وهي من الناحية الأساسية محفل لمناقشة السياسات، وتبادل الخبرات، ومناقشة المشاكل، ووضع الحلول الملائمة وتقييم النتائج في الأجلين القصير والمتوسط. ومعايير الامتياز التي تتبعها منظمة التعاون والتنمية تنعكس بجلاء في البيانات والمنشورات الاحصائية الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها بصورة منتظمة لجميع الأطراف المهتمة.

ولمنظمة التعاون والتنمية ثلاثة أهداف رئيسية حددتها بوضوح في اتفاقيتها. الهدف الأول هو تحقيق أعلى معدل ممكن للنمو الاقتصادي المستدام، والعمالة، وارتفاع مستوى المعيشة في البلدان الأعضاء، مع المحافظة على الاستقرار المالي، ومن ثم الإسهام في تنمية الاقتصاد العالمي. والهدف الثاني هو الإسهام في التوسع الاقتصادي السليم في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في عملية التنمية الاقتصادية. وثالثا، تسعى منظمة التعاون والتنمية إلى الإسهام في توسيع التجارة العالمية على أساس متعدد الأطراف وغير تمييزي وفقا للالتزامات الدولية.

وتتوافق هذه المقاصد تماما مع الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. وهي تؤكد بوضوح أن للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية خطة مشتركة، وأنهما يمكن أن تستفيدا من إنشاء علاقة أوثق بينهما.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تغطي معظم مجالات عمل الحكومة. والمسائل التي تتناولها تتضمن الاقتصاد، والتمويل، والاحصاء، والمالية وشؤون الأعمال التجارية، والتجارة، والطاقة، والنقل، والبيئة، والتعاون الإنمائي، والتعليم، والعمالة، والعمال والشؤون الاجتماعية، والعلوم، والتكنولوجيا، والصناعة، والأغذية، والزراعة والمصايد، والإدارة العامة والتنمية الإقليمية. وتضطلع المنظمة بعملها من خلال حوالي ٢٠٠ هيئة متخصصة تساعدها أمانة دولية مكونة من حوالي ١ ٩٠٠ موظف.

بالإضافة إلى هذا، تشتمل المنظومة على عدد من الهيئات شبه المستقلة من بينها وكالة الطاقة النووية، ووكالة الطاقة الدولية، والمؤتمر الأوروبي لوزراء النقل، والمركز الإنمائي، ومركز البحث التعليمي والابتكار، ونادي الساحل.

ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منظمة ابتكارية، تتواءم باستمرار مع الاحتياجات والمتطلبات الآخذة في الظهور. والمنظمة، وهي تعالج مسائل عبر أنظمة وبلدان، تركّز اهتمامها الآن على الموضوعات المركزية مثل موازنة السياسات الهيكلية وسياسات الاقتصادات الكبيرة، وكبار السن، والتنمية المستدامة، ومكافحة الرشوة والفساد، والتوجيه المشترك، والتجارة الالكترونية، والعمالة، والتعليم والتدريب،

والضرائب، والتجارة والأنظمة المتعلقة بالجودة. وهذه الموضوعات جميعا هامة للنمو الاقتصادي والرفاه من أجل المستقبل.

وعضوية المنظمة، مثل برنامج عملها، ظلت تتطور باستمرار طوال السنين، مستجيبة بالتالي للتحديات الجديدة وعاكسة للتغييرات في العلاقات الدولية. ومنذ ١٩٩٤، انضمت المكسيك، والجمهورية التشيكية، وهنغاريا، وبولندا، وجمهورية كوريا إلى المنظمة، مما يجعلها مفتوحة لتصورات وتأثيرات ومصالح الأعضاء الجدد.

وعلى مر السنين، طورت المنظمة أيضا روابط أقوى مع غير الأعضاء، وبخاصة مع الذين يمثلون ما تسمى بالأسواق الآخذة في الظهور وتلك التي في مرحلة التحول في مناطق مختلفة. وجرى القيام بهذا من خلال طائفة من الأنشطة الموضوعية وأنشطة البلدان. وبفضل برنامج المنظمة الموسَّع، يشارك عدد من البلدان غير الأعضاء كمراقبين في عمل بعض هيئات المنظمة. والمركز الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعين للمنظمة يوفران إمكانيات لحوار بشأن السياسات وتحليلا للمسائل الإنمائية، بالتعاون مع عدد من البلدان النامية المعنية. والاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الأمين العام كوفي عنان ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة، والذي خصص لمشاكل أفريقيا، أظهر بوضوح التزام المنظمة بقضية السلم والازدهار في تلك القارة، وأيضا تأييدها لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره الهام جدا عن أفريقيا.

إن ممثلي وكالات وهيئات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشاركون بصفتهم مراقبين ومشاركين في مختلف اجتماعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالمثل، تتمتع المنظمة بوضع مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتشارك أيضا في مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة على أساس مخصص.

وهذا الترتيب المخصص بالتحديد هو الذي لم يعد كافيا، بالنظر إلى مستوى التوقعات وإمكانية التعاون بين المنظمتين. ومن ثم، هناك حاجة إلى ترسيخ الروابط بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيكون ترتيبا عمليا وواقعيا ومفيدا بشكل متبادل على نحو أكبر من شأنه أن من العملي والواقعي والمفيد للطرفين على نحو أكيد منح المنظمة مركز المراقب في الجمعية العامة. وهذا في جوهره الأساس المنطقي لتقديم مشروع القرار هذا لكي تعتمده الجمعية العامة. وإذ أضع هذا في الاعتبار، وبالنيابة عن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكوني آخر من شارك في تقديم مشروع القرار، أوصي باعتماد مشروع القرار A/53/L.4، بشأن منح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مركز المراقب في الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.4.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.4 (القرار ٦/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

يشغل السيد مانغويلا مقعد الرئاسة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن عن تعديل في برنامج العمل فيما يتعلق بالبند ٢٣ من جدول الأعمال، "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية"، كما يرد في الوثيقة A/INF/53/3/Add.1. وسينظر في هذا البند يوم الخميس ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر بدلا عن يوم الخميس ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.